حوكمة الشركات

مقدمة

إطار الحوكمة

هيكل الملكية والمساهمون

مجلس الإدارة

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

إفصاحات الحوكمة

تقرير المدقق الخارجي على حوكمة الشركات

تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقييم مجلس الإدارة بشأن مراجعة حوكمة الشركات و الرقابة الداخلية

تقرير حوكمة الشركات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٤:

فبراير

بنك لِشا يعقد اجتماعه السنوي للجمعية العمومية العادية وغير العادية

مايو

عقد البنك اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية (AGM),
حيث قام المساهمون
الموافقة على تعيين السيد/ ناصر الهاجري.
تعيين ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة
- السيد/ مشعل محمد المحمود
- السيد/ عبد الرحمن عرفان توتونجي
- السيد/ محمد علي السليطي

بيان الحوكمة
من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يُسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة حول الحوكمة المؤسسية للعام المالي ٢٠٢٤.
في ظل التحولات الجوهرية التي تشهدها الأسواق العالمية والتطورات المستمرة في الأطر التنظيمية، تظل شركة بنك لِشا ذ.م.م (شركة عامة) ملتزمة بترسيخ ممارسات الحوكمة كركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والنمو والابتكار على المدى الطويل. فالحوكمة الفعالة لا تقتصر على الامتثال فحسب، بل تُعد جزءًا لا يتجزأ من هوية البنك المؤسسية، وتتطلب مشاركة استباقية من جميع أصحاب المصلحة.

يعكس شعارنا لهذا العام– "توسيع النطاق، وتعزيز القيمة "– تركيزنا الاستراتيجي على تنمية قدراتنا التشغيلية، مع اغتنام فرص النمو المستدام. ومن خلال ممارسات الحوكمة المنضبطة وإدارة المخاطر القوية، تمكنا من وضع أسس راسخة للنمو الفعّال وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وجميع الأطراف المعنية.

ومع سعينا لتحقيق النمو الاستراتيجي، وتنويع محفظتنا الاستثمارية، واغتنام الفرص الناشئة، يؤكد مجلس الإدارة أنه للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ امتثل بنك لِشا بالكامل لمتطلبات الحوكمة المنصوص عليها في مدونة قواعد الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد المجلس التزام البنك المستمر بجميع الأنظمة واللوائح المنظمة لوضعه كشركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاته اللاحقة.

يعكس هذا التقرير التزامنا الراسخ بمبادئ الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة. وبالنظر إلى المستقبل، سنواصل تطوير ممارسات الحوكمة لدينا لمواكبة متطلبات بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار وتعزيز مكانتنا التنافسي.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا"). ويتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، والقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أنّ وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أنّ بنك لِشا التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية والمعلومات المتعلقة بالجمعية العمومية السنوية العادية وغير العادية ، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة في أنظمة بورصة قطر.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٤، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. من. وبعد تحديث دليل حوكمة الشركات في ديسمبر ٢٠٢٣، قمنا أيضًا بمراجعة سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة، وسياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ ويتم تضمين تقرير الحوكمة الشامل لعام ٢٠٢٤ كملحق في التقرير السنوي للبنك، ويشكل جزءًا لا يتجزأ منه. .ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٤ للحصول على الموافقة عليه، كما يمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ اليوم، فإنّ رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة ومليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناءً على النظام الاساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية قبل نهاية شهر أبريل. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم صغار المستثمرين، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- اعتماد بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية
- الموافقة على مكافآت مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
- انتخاب مجلس الإدارة عند انتهاء ولايته أو ولاية أحد أعضائه
- الموافقة على توزيع الأرباح (إن وجدت)
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على أتعابهم السنوية
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥٪ من رأسمال البنك الأسماء التالية: كما:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شيفت ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذمم.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١٠٩,٥١٧,٧٩٠	٩.٧٨٪

٢/٣ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وضع البنك المستندات التالية بمتناول المساهمين:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

٣/٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، عقد بنك لِشا اجتماعين للجمعية العامة السنوية واجتماعًا واحدًا للجمعية العامة غير العادية لتعزيز مشاركة المساهمين. عُقد الاجتماع الأول للجمعية العامة والجمعية العامة غير العادية حضورياً بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٤، في تمام الساعة ٥:٠٠ مساءً في فندق موندريان الدوحة، لاجون الخليج الغربي، الدوحة. وحضره مساهمون يمثلون ٧٣٦,٠٦٢,٠٣٢ سهمًا، ما يعادل نحو ٦٥,٧٢٪ من إجمالي رأس المال المصدر للبنك. عُقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة افتراضيًا عبر تطبيق Zoom يوم الثلاثاء، ٢٨ مايو ٢٠٢٤، في تمام الساعة ٤:٠٠ مساءً بتوقيت الدوحة. وحضر هذا الاجتماع مساهمون يمثلون ٦٤٦,٢٧١,٥٠٣ سهمًا، يشكل نحو ٥٧,٧٠٪ من إجمالي رأس المال المصدر للبنك.
أكد الاجتماعان التزام البنك بالشفافية وإمكانية الوصول والحوكمة الرشيدة.

٤/٣ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لِشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لِشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة إعداد الاستراتيجية العامة لبنك لِشا وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال الإدارة.

١/٤ تشكيل مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يتكون مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء، أربعة (٤) منهم أعضاء مستقلون وخمسة (٥) أعضاء غير مستقلين. يجوز للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقًا للنظام الأساسي، تعيين عضوين في مجلس الإدارة، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة الذي يتم تعيينه في جميع الأوقات من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. يتم انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارةبالاقتراع السري في الجمعية العامة السنوية للمساهمين. يتولى المدراء المنتخبون والمعينون مهامهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

٢/٤ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لِشا، يتكوّن مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما يجب أن يتمتّع أعضاء المجلس بالمؤهلات المهنية المناسبة، وبسجلّ حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكونوا على اطلاع بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها، وأن يلتزموا بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكلّ عضو:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ("الزبارة")
عدد الأسهم المملوكة مباشرة : لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة بشكل غير مباشر: ٢٣١,٤٥٨,٣٨٧ (٢٠,٦٦٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة:١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

توّلى سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني منصب وزير التجارة والصناعة في نوفمبر ٢٠٢٤. يتمتع سعادته بخبرة قيادية وإدارية واسعة، حيث شغل العديد من المناصب العليا في مؤسسات محلية ودولية. يشغل سعادته حاليًا العديد من الأدوار البارزة في قطر، بما في ذلك عضوية المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ومجلس التخطيط الوطني، وعضوية اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، يشغل سعادته منصب رئيس هيئة مركز قطر للمال ورئيس المجلس الاستشاري لهيئة ترويج الاستثمار. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة أوريدو، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة الخطوط الجوية القطرية وشركة قطر للتأمين. خلال مسيرته المهنية، عمل سعادته رئيسًا للاستثمار في آسيا وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار، بالإضافة إلى العديد من الأدوار القيادية الأخرى، بما في ذلك رئيسًا للاستثمار في وقف مؤسسة قطر من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. كما لعب دورًا رئيسيًا في إدارة الاستثمارات في مصرف قطر المركزي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة مدرسة قطر للدراسات المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية ونائب رئيس مجلس إدارة فودافون قطر بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. بالإضافة إلى ذلك، كان عضوًا في مجلس إدارة العديد من المنظمات البارزة، بما في ذلك الأهلي بنك، شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري، ناقلات، بهارتي إيرتل، وسيمنز قطر. يحمل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريماونت في الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة HEC Paris.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧,٠٠٠ (٠,٠٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، كما أنه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي والقانون وتنفيذه وقانون الشريعة.

السيد ابراهيم محمد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٣٠٠٠ (٠,٠٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد ناصر علي الهاجري
انتُخب في عام ٢٠٢٤ حتى انتهاء مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
يُمثل شركة بروق للتجارة ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد.
عدد الأسهم المملوكة لشركة بروق للتجارة ذ.م.م: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٪)

كان السيد ناصر الهاجري عضو في مجلس إدارة بنك لِشا منذ عام ٢٠٢٤. وهو أيضًا عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات ("NRCGC") . يحمل درجة الدكتوراه في المالية والمصرفية من جامعة عبد الملك السعدي في المغرب.

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يُمثل كافة المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو في لجنة التدقيق و إدارة المخاطر و الامتثال. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد محمد علي السليطي
تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل شركة أزوم للاستثمار العقاري
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م: ١٠٩,٥١٧,٧٩٠ (٩,٧٨٪)

تم تعيين السيد السليطي عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا في عام ٢٠٢٤، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة أزوم للاستثمار العقاري. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

السيد مشعل محمد المحمود
عضو غير تنفيذي - تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧١٣,٠٠٠ (٠,٠٦٤٪)

تم تعيين السيد مشعل عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا في عام ٢٠٢٤. كما أنه عضو في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أزوم للاستثمار العقاري. وبفضل خبرته الواسعة في مجالي المالية والإدارة، لعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاستراتيجي والتميز التشغيلي داخل المؤسسات التي يشغل فيها مناصب قيادية. يحمل السيد مشعل درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

السيد عيسى محمد المهندي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثّل شركة شيفت ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: ١٠٠,٠٠٠ (٠٫٠٩٪)
عدد الأسهم المملوكة من شيفت ذ.م.م. ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، وهو عضو في اللجنة التنفيذية وقد شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات ومتابعة الامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قبل ترقيته ليستلم منصب الرئيس المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo فلسطين وسلطنة عمان، وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي
تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠(١٠٪)

يشغل السيد توتونجي منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا وعضوًا في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال منذ عام ٢٠٢٤. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ستارلينك.
يحمل السيد توتونجي درجة البكالوريوس في الإدارة مع تركيز على إدارة الموارد البشرية، وتمويل العقارات، والتطوير العقاري من جامعة جورج واشنطن.

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يعتبر المدير مستقلاً لغرض الخدمة في مجلس الإدارة أو أي لجنة من لجان المجلس إذا استوفى معايير الاستقلال التي وضعها مجلس الإدارة. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

يستوفي أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤/٤ دور رئيس مجلس الإدارة ومسؤولياته

وفقًا للنظام الأساسي لبنك لِشا، يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة في جميع الأوقات من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. في عام ٢٠٢٤، واصل رئيس مجلس الإدارة تقديم القيادة الاستراتيجية في جميع جوانب أنشطة المجلس، مع ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها، والإشراف على التنفيذ الفعّال لقرارات المجلس.

كما ينص النظام الأساسي على أن نائب رئيس المجلس يتولى مهام ومسؤوليات رئيس المجلس في حال تعذر عليه القيام بها.

المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة:

- قيادة المجلس: الإشراف على أنشطة المجلس ولجانه، وضمان كفاءتها وفعاليتها.
- المتحدث الرسمي والتواصل: العمل كممثل رئيسي للمجلس والتواصل الأساسي مع الرئيس التنفيذي، مع المحافظة على عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة تحديثات أعمال البنك.
- تنسيق الاجتماعات: ترؤس وتنسيق اجتماعات المجلس، وضمان معالجة القضايا ذات الصلة في الوقت المناسب وإدارة الشؤون الخارجية للمجلس.
- الاستشارة الاستراتيجية: الحفاظ على التواصل المستمر مع أعضاء المجلس بشأن القضايا المتعلقة بالاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر.
- الكفاءة التشغيلية: ضمان فعالية وكفاءة عمل المجلس، وتنسيق جداول أعمال الاجتماعات وحزم المعلومات مع أمين سر المجلس.
- الموافقة على جدول الأعمال: الموافقة على جداول أعمال الاجتماعات، مع مراعاة المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس.
- مشاركة المجلس: تشجيع المشاركة الفعالة والجماعية لأعضاء المجلس للوفاء بمسؤولياتهم بما يخدم مصلحة البنك.
- الوصول إلى المعلومات: ضمان حصول أعضاء المجلس على المعلومات الشاملة والمحدثة في الوقت المناسب، والتي تشمل:
  - تحديثات حول أعمال البنك واستراتيجيته وشؤونه.
  - الموارد اللازمة لتنفيذ مسؤوليات المجلس، بما في ذلك التقارير المنتظمة من الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
  - معلومات عن استراتيجيات الإدارة وخططها وسياساتها والمؤشرات الرئيسية للأداء.
- التواصل مع المساهمين: إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين ونقل آرائهم إلى المجلس.
- ديناميكيات المجلس: تعزيز العلاقات البناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وتشجيع العمل الجماعي والتوافق.
- الامتثال للحوكمة: إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بالامتثال لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتفويض متابعة الامتثال إلى اللجان المختصة عند الضرورة.
- تقييم الأداء: التأكد من وجود عمليات لتقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه بشكل فردي، وتفويض هذه المهمة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت مع تقديم النتائج إلى المجلس.
- الإشراف على الجمعية العامة السنوية: ترؤس اجتماعات الجمعية العامة السنوية، وضمان تنظيمها الفعّال بمساعدة أمين سر المجلس، وتقديم معلومات كافية للمساهمين حول أداء البنك.
- التدريب والتطوير: التأكد من حصول جميع أعضاء المجلس على تدريب منتظم، بما في ذلك برامج التوجيه، وتخصيص ميزانية سنوية لتطوير المجلس.
- معايير حوكمة الشركات: الالتزام بأعلى معايير حوكمة الشركات وفقًا للأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية.
- سياسة الإفصاح والتواصل: الإشراف على تنفيذ سياسة الإفصاح والتواصل الخاصة بالبنك.
- صلاحيات التوقيع: التوقيع على التقرير السنوي للبنك وتقرير حوكمة الشركات..

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

١/٥/٤ أمين سرّ مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تعيين أمين سر لمجلس الإدارة لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه، بالإضافة إلى المهام الأخرى التي يوافق عليها المجلس. ويجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس وصول مباشر إلى أمين السر.

في ٢٣ مارس ٢٠٢٢، قرر مجلس الإدارة إعادة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين السر. كما تشغل منصب رئيس الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وتمتلك أكثر من ١٧ عامًا من الخبرة في مجال القانون والامتثال وحوكمة الشركات. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيس الشؤون القانونية في فودافون قطر.

يمكن تلخيص المهام الرئيسية لأمين السر على الشكل التالي:

١. **محاضر الاجتماعات والسجلات:**
- إعداد والمحافظة على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.
- الاحتفاظ بسجل مفصل لجميع القرارات الصادرة عن المجلس ولجانه في سجل مخصص لتسهيل متابعة الأمور القابلة لتنفيذ.

٢. **تنسيق الاجتماعات:**
- التعاون مع رئيس المجلس ورؤساء اللجان لإعداد وتنظيم جداول أعمال الاجتماعات والمواد والجداول الزمنية.
- تسهيل عملية التواصل بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.

٣. **الدعوات وطلبات جدول الأعمال:**
- إرسال الدعوات نيابةً عن رئيس المجلس إلى أعضاء المجلس والمشاركين في الاجتماعات.
- استلام ودمج طلبات الأعضاء لإدراج بنود في جدول الأعمال.

٤. **الوصول إلى المعلومات:**
- ضمان الوصول الفوري وغير المقيد لجميع المعلومات والوثائق والبيانات ذات الصلة التي يحتاجها أعضاء المجلس.

٥. **الامتثال والتصديقات:**
- إدارة جمع تعهدات أعضاء المجلس المتعلقة بالفصل بين المهام وفقًا لقانون الشركات التجارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢/٥/٤ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يجب أن يجتمع مجلس الإدارة ما لا يقل عن ست مرات سنويًا في مقر البنك أو أي موقع آخر يحدده أعضاء المجلس.

يمكن أيضًا جدولة اجتماعات إضافية عند الحاجة لمعالجة المسائل العاجلة أو المتطلبات الخاصة.

٣/٥/٤ الحضور والنصاب

١. **الحضور والمشاركة:**
- من المتوقع أن يستعد أعضاء مجلس الإدارة بشكل كافٍ، ويحضروا، ويشاركوا بفعالية في اجتماعات المجلس ولجانه.

٢. **الغياب والاستقالة:**
- يُعتبر أي عضو في المجلس قد استقال تلقائيًا إذا تغيب عن أكثر من ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر مقبول من المجلس.

٣. **النصاب القانوني والتمثيل بالوكالة:**
- يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه عند حضور الأغلبية.
- يجوز لأي عضو في المجلس أو اللجان حضور الاجتماعات من خلال توكيل خطي يمنحه لعضو آخر حاضر في الاجتماع.
- لا يجوز لأي عضو أن يكون وكيلاً لأكثر من عضو واحد، ويكون للعضو الذي يحمل التوكيل صوتان.
- يجب تسجيل جميع التوكيلات في محاضر الاجتماع وحفظها لدى أمين السر.

٤. **التصويت والقرارات:**
- يتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة ولجانه بالأغلبية البسيطة.
- في حالة التعادل في الأصوات، يكون لرئيس المجلس (أو نائب الرئيس في غيابه) صوت مرجح.
- لا يملك رؤساء اللجان صوتًا مرجحًا.

٥. **حضور المشاركين غير المصوتين:**
- يحضر الرئيس التنفيذي وأمين السر جميع اجتماعات المجلس دون حق التصويت.
- يجوز دعوة مشاركين إضافيين لحضور الاجتماعات بناءً على موافقة رئيس المجلس لمناقشة بنود محددة في جدول الأعمال.

وفي عام ٢٠٢٤، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٤/٠١/٢٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/٠٤/٢٣	٤ أعضاء بما في ذلك نائب الرئيس
٢٠٢٤/٠٥/٠٥	٥ أعضاء بما ف ذلك الرئيس
٢٠٢٤/٠٥/٢٨	٥ أعضاء بما في ذلك الرئيس
٢٠٢٤/٠٦/٢٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/٠٧/٢٣	٨ أعضاء بما في ذلك الرئيس
٢٠٢٤/١٠/١٦	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/١٢/١٥	جميع الأعضاء

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٤ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق وادارة المخاطر والإمتثال	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني (الرئيس)	٨/٧	١/١	--	--
السيد محمد يوسف المانع (نائب الرئيس)	٨/٨	--	٦/٦	--
السيد إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة	٨/٨	--	--	٥/٥
السيد عيسى محمد المهندي	٨/٨	٢/٢	٢/٢	٢/٢
السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري	٨/٧	--	٢/٢	٢/٢
السيد سعد ناصر الكعبي	٠/١	--	--	١/١
السيد جاسم محمد الكعبي	١/٣	١/١	--	١/٣
السيد ناصر علي الهاجري	٤/٤	--	--	٢/٢
السيد محمد علي السليطي	٤/٤	١/١	--	--
السيد مشعل محمد المحمود	٤/٤	--	٤/٤	--
السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي	٤/٤	١/١	٤/٤	--

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ هي:

- تعديل النظام الأساسي للبنك، وسياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وسياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٣
- الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٤

٦/٤ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٧/٤ مراجعة أداء مجلس الإدارة

بعد انتخاب عدد من الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤، يظل مجلس إدارة بنك لِشا ملتزمًا بالحفاظ على أعلى معايير المساءلة والحوكمة. يعمل المجلس وفقًا لسياسة أداء مجلس الإدارة ولجانه، والتي تحدد الإطار العام لتقييم مدى فعالية المجلس في أداء أدواره ومسؤولياته وضمان المساءلة أمام اصحاب المصلحة.

أنشأ المجلس عملية تقييم أداء مستمرة لقياس كفاءة مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه بشكل فردي. في عام ٢٠٢٤، أجرى جميع أعضاء المجلس تقييمًا ذاتيًا سنويًا شمل:

- مساهماتهم وتفاعلهم داخل المجلس ولجانه.
- جودة المخرجات وفعالية اتخاذ القرار.
- مدى فهمهم لأدوارهم ومسؤولياتهم.

كما شمل التقييم جمع ملاحظات حول هيكل المجلس وعملياته وديناميكية المجلس ولجانه، بالإضافة إلى وجهات النظر المتعلقة بأدواره ومسؤولياته.

النتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة:

- تم عرض نتائج التقييمات على المجلس بكامل أعضائه.
- سيتم معالجة أي قضايا أو مخاوف تم تحديدها خلال التقييم من خلال إجراءات متابعة فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس الإدارة مراجعة سنوية لأداء الإدارة التنفيذية لعام ٢٠٢٤، حيث أظهرت النتائج رضا المجلس المستمر عن أداء الفريق التنفيذي.

المراجعة والتقارير:
قامت لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات بمراجعة نتائج جميع التقييمات ورفعت نتائجها إلى مجلس الإدارة. وعليه، قام المجلس بتقييم أدائه العام وأداء لجانه الفرعية بما يتماشى مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

خلص التقييم إلى أن مجلس الإدارة ولجانه الفرعية يجسدون بشكل ناجح ثقافة البنك وقيمه ومعايير الحوكمة الخاصة به، مما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية.

٨/٤ التطوير والتعلم

تضمن سياسة التوجيه والتدريب لأعضاء مجلس إدارة بنك لِشا، كما هو موضح في دليل حوكمة الشركات، أن يخضع أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لبرنامج توجيهي شامل، يشمل تدريب مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى برنامج توجيهي للأعضاء الجدد، إلى جانب توفير فرص التدريب والتطوير المستمر.

تهدف هذه السياسة إلى تزويد الأعضاء بالمهارات والمعرفة اللازمة لأداء أدوارهم ومسؤولياتهم بفعالية، كما تدعم التعلم المستمر من خلال برامج تطوير مخصصة تواكب الاتجاهات الناشئة وأفضل ممارسات الحوكمة والأولويات الاستراتيجية.

يظل البنك ملتزمًا بترسيخ ثقافة التحسين المستمر وبناء القدرات لتمكين مجلس الإدارة ولجانه من التكيف بمرونة مع المتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة.

٩/٤ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى

الاسم	الاسم عضوية مجلس الإدارة في بنك لِشا	عضوية مجالس الإدارة والمناصب العليا في شركات أخرى
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة	• وزير التجارة والصناعة • عضو في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ومجلس التخطيط الوطني، واللجنة العليا لإعداد الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية • رئيس مجلس إدارة مجموعة أوريدو • رئيس مجلس إدارة مركز قطر للمال ورئيس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار • عضو مجلس إدارة مجموعة الخطوط الجوية القطرية • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• نائب رئيس اللجنة الأولمبية القطرية • عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى
السيد ناصر علي الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• مدير الرقابة المالية والإدارية الخاصة في مكتب سمو الأمير الوالد
السيد محمد علي السليطي	• عضو مجلس الإدارة • اللجنة التنفيذية	• عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أزوم للاستثمار العقاري
السيد مشعل محمد المحمود	• عضو مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• عضو مجلس الأمناء في هيئة متاحف قطر • مدير إدارة الشؤون الاقتصادية في الديوان الأميري
السيد إبراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• الرئيس التنفيذي للمجموعة وكبير المهندسين المعماريين في المكتب العربي للهندسة
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• عضو في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • اللجنة التنفيذية	• الرئيس المالي في أوريدو • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم للتأمين على الحياة والتأمين الطبي • عضو مجلس إدارة شركة ستارلينك • عضو مجلس إدارة أوريدو عمان
السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي	• عضو مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال • اللجنة التنفيذية	• رئيس مجلس إدارة شركة ستارلينك

١٠/٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يُصنف أي من أعضاء مجلس الإدارة كمديرين تنفيذيين، وبالتالي لا تُقدم أي مكافآت مقابل الخدمات المقدمة.

كما أن جميع الأفراد الذين يشغلون منصب عضو مجلس إدارة بأي صفة أخرى داخل بنك لِشا لن يتلقوا أي تعويضات مقابل خدماتهم.

قام بنك لِشا بتنفيذ سياسة تحدد المبادئ والمنهجية الخاصة بتحديد مكافآت مجلس الإدارة، والتي تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية.

للعام ٢٠٢٤، وافق مجلس الإدارة على مكافآت الأعضاء وفقًا لقواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها، بما يعكس أداء الأعضاء خلال العام. ويبلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٣,١ مليون ريال قطري.

١١/٤ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح بصورة فردية.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع على النتائج المالية والتي تحصل على مكافآت من البنك من التداول في الأوراق المالية لبنك لِشا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على عدم علمهم بأيّ حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأيّ من المعاملات المبرمة مع البنك، وللإفصاح عن أيّ تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. في عام ٢٠٢٤ وكما جرت العادة سنويًا، تم التوقيع على بيان تضارب المصالح من قبل الأعضاء الحاليين وجميع الأعضاء الذين تم انتخابهم حديثًا لعضوية مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤

١٢/٤ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٤، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذ المتطلبات خلال عام ٢٠٢٤. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها:

	شركاء (ر.ق'٠٠٠)	مختلف* (ر.ق'٠٠٠)
بيان المركز المالي الموحد		
الأصول الأخرى		٩,١٠٠
أرصدة العميل		٣٠,٨٠٤
الخصوم المحتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	
بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية		
النفقات التشغيلية الأخرى		(١,٦٠٧)
الصكوك خارج الميزانية العمومية		
الأصول الخاضعة للإدارة		١٥٥,٠٢٧

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

١٣/٤ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة أيضاً على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

الحوكمة الداخلية والضوابط الداخلية
- اعتماد دليل حوكمة الشركات لوضع ضوابط قوية للإفصاح والرقابة الداخلية، وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال التنظيمي.

التخطيط الاستراتيجي والإشراف
- اعتماد ومراجعة التوجه الاستراتيجي للبنك، بما في ذلك استراتيجيات الوحدات الأساسية للأعمال.
- تحديد، ومراجعة، والموافقة على الأهداف المالية، والميزانية السنوية، والسياسات والمبادئ المحاسبية.

إدارة المخاطر
- الموافقة على استراتيجية إدارة المخاطر للبنك، ومستوى المخاطر المقبول، والسياسات المرتبطة بها، ومراقبتها.
- ضمان قيام الإدارة بتنفيذ أطر وأنظمة وضوابط فعالة لإدارة المخاطر.
- ضمان الامتثال التنظيمي

الإشراف المالي ورأس المال
- مراقبة هيكل رأس المال في البنك والإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية والمعاملات المتعلقة بالأصول.
- مراجعة ومتابعة التقارير المالية والتأكد من توافق الأداء المالي مع الأهداف الاستراتيجية والميزانية.

التعيينات التنفيذية والتعويضات
- الموافقة على تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين وحزم مكافآتهم، بالإضافة إلى برامج الحوافز للموظفين.

التواصل مع المساهمين والتقارير
- الموافقة على ترتيبات الجمعية العامة السنوية والاجتماعات الأخرى للمساهمين.
- التوصية للجمعية العامة السنوية بالموافقة على التقرير السنوي للبنك، والحسابات، وسياسات المكافآت.
- اقتراح تعيين المدققين الخارجيين ورفع التوصيات الخاصة بذلك وفقًا للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها.

سياسة توزيع الأرباح
- تحديد سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالبنك.

الامتثال والتقارير
- الموافقة على السياسات المطلوبة بموجب لوائح حوكمة الشركات والقوانين المعمول بها.
- مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة حول القضايا الرئيسية، والتي تشمل:
  - العلاقات مع الجهات التنظيمية.
  - قضايا الموارد البشرية.
  - الدعاوى القضائية والمطالبات والمسائل التأمينية.
  - مكافحة الاحتيال، والأمن، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات.
  - إدارة استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.
  - علاقات المستثمرين والتواصل العام.
  - المسؤولية الاجتماعية للشركات.
  - أنظمة المعلومات والتكنولوجيا.

أداء مجلس الإدارة ولجانه
- مراجعة والموافقة على محاضر اجتماعات المجلس واللجان.
- إنشاء ومراجعة الأطر المرجعية للجان المجلس.
- إجراء مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجانه.

تفويض الصلاحيات
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات فيما يخص النفقات والإقراض وغيرها من المخاطر المالية.

مراقبة الامتثال
- ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية.

مسؤوليات أخرى
- التعامل مع أي مسؤوليات إضافية كما هو مطلوب بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

١٤/٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

المهارات والمؤهلات
- امتلاك المهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة بعمليات البنك وأنشطته التجارية.

الواجب الائتماني
- أداء الواجبات الائتمانية بصدق وأمانة وبما يخدم المصالح التجارية للبنك على أفضل وجه.

السلوك الأخلاقي
- الالتزام بمتطلبات السرية وتجنب تضارب المصالح.
- والشفافية أثناء تنفيذ مسؤولياتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- الامتثال القانوني.
- التصرف وفقًا للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي والامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.

النزاهة
- الحفاظ على سجل قانوني نظيف خالٍ من أي إدانات بجرائم أو جنايات أو مخالفات تمس النزاهة والأمانة.

الإفصاح عن تضارب المصالح
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تتعارض مع الأداء السليم للواجبات والمسؤوليات.

الحضور والمشاركة
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للمساهمين بانتظام، والمشاركة الفعالة في المناقشات وعمليات اتخاذ القرار.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِبشا ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

١/٥ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة وإدخالها في التقرير السنوي.
- تحديد إجراءات اختيار والتعاقد وتسمية مدققي الحسابات الخارجيين و ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد مدير التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع مدير التدقيق الداخلي
- مراجعة أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- مراجعة فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من مدير إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة فيما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٢/٥ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين مدير التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها
- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين السر، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس.

٣/٥ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ هي:

اللجنة	اللجنة التوصيات والقرارات الصادرة في عام ٢٠٢٤
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• التوصية بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات وشطب الديون والتقييمات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة. • التوصية بالموافقة على تقارير الوظائف الرقابية الرئيسية، بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال. • التوصية بالموافقة على السياسات الرقابية الأساسية، بما في ذلك الامتثال (مكافحة غسل الأموال) والمخاطر. • التوصية بإعادة تعيين شركة "ديلويت" لتقديم خدمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٤. • التوصية بالموافقة على التقرير السنوي، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية.
اللجنة التنفيذية	• مراجعة والتوصية بالموافقة على الميزانية السنوية، وخطة الأعمال، والاستراتيجية، مع تقديم التوضيحات والتبريرات لاعتمادها وأي تغييرات لاحقة عليها. • التوصية بالموافقة على صفقات البنك واستثماراته وغيرها من المعاملات المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، في حدود الصلاحيات المعتمدة في مصفوفة تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• التوصية بالموافقة على التقرير السنوي، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية. • مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه التنفيذية والإدارة التنفيذية لعام 2024. • التوصية بتعديل الهيكل التنظيمي للبنك. • التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على خطة التعاقب الوظيفي لعام 2024 • التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على دليل التوظيف المحدث • التوصية والموافقة على الأمور المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل وخمسة (5) أعضاء كحد أقصى. وكما في 31 ديسمبر 2024، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، اختير أحدهم رئيساً عن طريق الانتخاب. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	المنصب	نوع العضوية
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربع اجتماعات، بالإضافة إلى ٢٥ اجتماعًا تم عقدها عبر تفويض السلطة إلى العضو الرئاسي والتنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية.
تناولت هذه الاجتماعات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الشرعي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن منتجات وخدمات البنك، وضمان الامتثال المستمر لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إصدار الفتاوى الشرعية والتوصيات المتعلقة بالمنتجات والخدمات والوثائق القانونية ذات الصلة والمعاملات التي يجريها البنك.

تشرف هيئة الرقابة الشرعية على أنشطة وظيفة الامتثال الشرعي داخل البنك وتصدر تقريرًا سنويًا يتضمن تفاصيل أنشطة هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المبلغ عنها وحساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم التقرير السنوي خلال الجمعية العامة السنوية.
كما يستعرض التقرير القوائم المالية للبنك

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

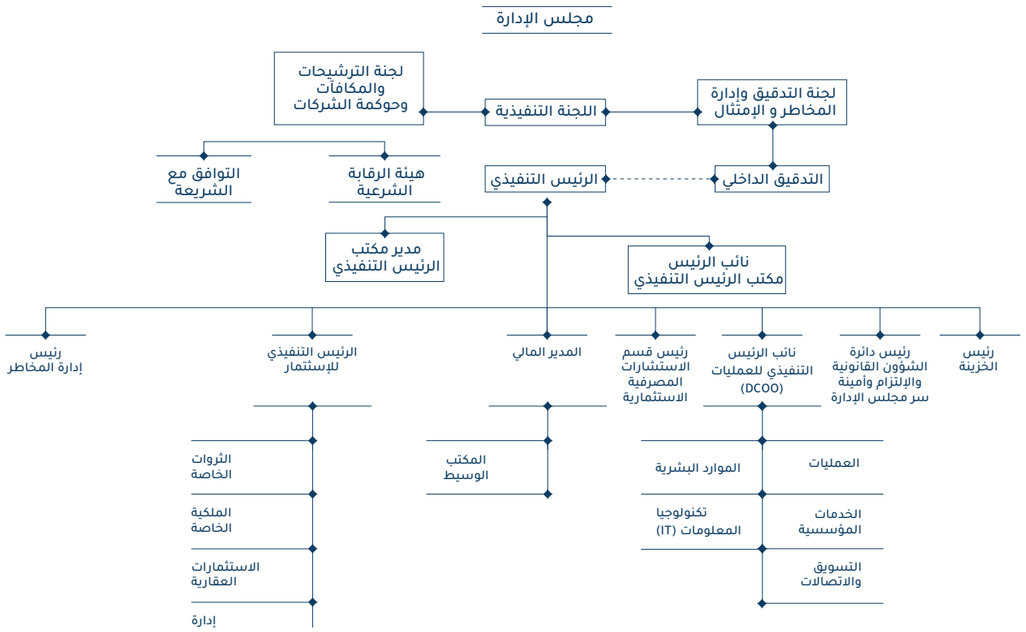

١/٦ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصّلة لكلّ لجنة في "ميثاق الاختصاصات" الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليه في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

١/١/٦ لجنة الاستثمار

- مراجعة الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء الأنشطة الاستثمارية للبنك.

٢/١/٦ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، وومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بها وتنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء أنشطة حافظة الائتمان والتوصية و/أو رفع عروض ائتمان على المجلس لاتخاذ القرارات بشأنها عند الضرورة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٣/١/٦ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٤/١/٦ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي؛
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ؛
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٢/٦ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٤، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٤

يشغل محمد إسماعيل العمادي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا، مستندًا إلى أكثر من سبعة عشر عامًا من الخبرة الواسعة والمتنوعة في القطاع المصرفي. ويُعرف العمادي بكونه أحد القيادات البارزة في هذا المجال، حيث اكتسب خبرة واسعة في عدة مجالات مصرفية، تشمل المصرفية التجارية والتجزئة والخاصة والدولية والاستثمارية.

إلى جانب دوره المحوري كرئيس تنفيذي للبنك، يتولى محمد العمادي منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوريكس كورنيش للتطوير ش.م.ق.ع، حيث يواصل إبراز قدراته القيادية الواسعة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل العمادي منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الأعمال في مصرف الريان، حيث لعب دورًا رئيسيًا في تحقيق نجاحات كبيرة للمصرف. وقد أسهمت قيادته الفاعلة وفهمه العميق للقطاع المصرفي في تطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تركز على العملاء، مما عزز من نمو الأعمال وأسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

على مدار مسيرته المهنية المتميزة، أثبت محمد العمادي التزامه الراسخ، وقدرته القيادية الفريدة، وفهمه العميق للصناعة المصرفية. وقد حظيت إنجازاته وإسهاماته بتقدير كبير، مما جعله من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القطاع المالي.

إلى جانب إنجازاته المهنية، يتمتع العمادي بخلفية تعليمية قوية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، مما عزز من قدراته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال المصرفية الاستثمارات وإدارتها. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة.

وتولى أيضاً مناصب استثمارية رفيعة المستوى في وقف جامعة قطر ومؤسسة قطر للتعليم.
يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ملبورن.

محمد توسيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يشغل محمد منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويشرف على عملياته واستراتيجياته المالية. وقد صقل خبرته في مجال التمويل على مدى أكثر من ٢٦ عاماً، من خلال مسيرة مهنية ثرية شملت مؤسسات مالية مرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، أظهر خلالها نموّاً واعداً.
ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة.
وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب شهادات أخرى مثل دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر عام ٢٠٢١. وهي تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر والبحرين والكويت وتركيا.

قبل انضمامها إلى بنك لشا، شغلت منصب مدير عام مسؤول عن إدارة المخاطر في بنك الطاقة الأول في البحرين
تحمل السيدة بلاس الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

حازت فوليا على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية. وهي مديرة معتمدة للمخاطر المالية

ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيس الشؤون القانونية والامتثال وأمين سر مجلس الإدارة في بنك لِشا. تمتلك أكثر من ١٧ عامًا من الخبرة في الشركات الخاصة والمساهمة العامة، حيث قدمت التوجيه القانوني والامتثالي في السياقات التجارية والتشغيلية.

قبل انضمامها إلى بنك لِشا، عملت ريتا لمدة ثماني سنوات في كل من فودافون قطر ش.م.ق.ع وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م، كما عملت سابقًا في مجموعة الجيدة وبنك سوسيتيه جنرال - لبنان.

تحمل ريتا درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية "HEC Paris"، بالإضافة إلى درجة الماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية - الفرع الفرانكوفوني للقانون - كلية الحقوق والعلوم السياسية. كما حصلت على شهادة Mini-MBA في الاتصالات من أكاديمية تيليكوم آند تيك - المملكة المتحدة (فرع قطر)، وشهادة قيادة المؤسسات في الأوقات المضطربة من "INSEAD".

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا، حيث انضم إلى المؤسسة في عام ٢٠٢٠. وبفضل مسيرة متميزة تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، يتمتع محمد بخبرة واسعة في مجالي الموارد البشرية وتقنية العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها.

كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة خبير معتمد من الجمعية الأمريكية لإدارة الموارد البشرية

السيد محمد أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

محمد هو رئيس الخزانة في بنك لِشا، وهو مصرفي تنفيذي وكبير المتخصصين في الشركات، يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٣٣ عامًا في مجالات الخزانة، والاستثمار، والمنتجات المالية، والصناديق، وإدارة مخاطر الائتمان والسوق، وتمويل التجارة، وغيرها من المجالات المالية والشركات بصفته أمين خزانة الشركات.

يتولى مسؤولية جميع وظائف ومنتجات الخزانة، بالإضافة إلى تغطية جميع المنتجات الاستثمارية ضمن تفويضات الخزانة. كما يمتلك خبرة واسعة في إدارة السيولة (ALM)، والمنتجات الهيكلية، والتداول، وأدوات الدخل الثابت، ونمذجة وتسعير المنتجات المالية الهندسية المتخصصة.

قبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب المدير الأول لإدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزانة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات). كما عمل نائبًا لرئيس الخزانة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري، حيث كان مسؤولًا عن جميع منتجات الخزانة والاستثمار. وقبل ذلك، شغل مناصب في دوائر البروتوكول والاتفاقيات الدولية، كما عمل متداولًا أول في البنك المركزي الأردني والبنك العربي في الأردن.

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) و كما تخرّج بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل ألكسندر منصب رئيس الاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة. كما يشرف على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك. تولّى أليكس قبل انضمامه إلى بنك لِشا إدارة الاستثمار في مؤسسة أسباير زون في الدوحة. وبدأ حياته المهنية في وضع استراتيجيات المشتقات المالية والاستثمار في ايه بي ان امرو في لندن، وسبق له أن عمل في Conduit Capital Markets، وAlgoAM في زيورخ.

يحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة "مدير المخاطر المالية"، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة "محلل استثمار بديل معتمد".

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يدير صهيب محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا وخدمات المستهلك المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

ويتميّز بسجلّ حافل بالنجاح في تحديد مصادر استثمارات الأسهم الخاصة والتخارج منها في أسواق مختلفة وسلسلة قطاعات متنوّعة. كما عمل في عدة مؤسسات مالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق، بصفته متخصصاً في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

يحمل صهيب درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، وماجستير إدارة أعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

توفيق فواز
رئيس قسم الاستشارات المصرفية الاستثمارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يشغل توفيق منصب رئيس قسم الاستشارات في بنك لِشا، حيث يجلب معه أكثر من ١٥ عامًا من الخبرة في قطاع الخدمات المالية على المستوى الإقليمي. يتولى حاليًا الإشراف على القسم الجديد في البنك، والذي يركز على تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية للعملاء من الشركات والمؤسسات، بما في ذلك الدمج والاستحواذ، الاستشارات المتعلقة بالديون، أسواق رأس المال، وإعادة الهيكلة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، أمضى توفيق أكثر من ١٢ عامًا في "كيو إنفست"، حيث قاد ونفذ معاملات مالية تجاوزت ٢٦ مليار دولار أمريكي. وتغطي خبرته مجموعة واسعة من عمليات الدمج والاستحواذ المحلية والعابرة للحدود، وأسواق رأس المال، والديون الخاصة، والتفويضات المتعلقة بإعادة الهيكلة، مقدماً خدماته لشركات كبرى ومتوسطة الحجم، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والجهات الحكومية، والمكاتب العائلية.

كما لعب دورًا محوريًا في المعاملات والمبادرات الاستراتيجية لـ"كيو إنفست"، وكان جزءًا من جهود الاستثمار الأساسي، حيث أكمل استثمارات خاصة بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عبر هيكل رأس المال، شملت التمويل الائتماني الخاص المهيكل، الملكية الخاصة، وإعادة الهيكلة.

يحمل توفيق درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

ثنوة النعيمي
رئيسة الثروات الخاصة
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤، وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الأول. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

جوبين خوسيه
رئيس قسم الملكية العامة والدخل الثابت
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جوبين خوسيه يشغل حاليًا منصب رئيس قسم الملكية العامة والدخل الثابت في بنك لِشا، حيث انضم إلى البنك في عام ٢٠٢٤. يتمتع بمسيرة مهنية تمتد لحوالي عشرين عامًا، بما في ذلك ١٧ تمتد عامًا في إدارة الاستثمارات في منطقة الخليج، وهو معروف بتحقيق نتائج استثمارية طويلة الأجل متميزة في أسواق الأسهم. كان جوبين في طليعة قيادة الاستثمارات في أسواق الأسهم.

الخليجية خلال مختلف الدورات الاقتصادية، حيث حصل على إشادة واسعة بقدرته على تحقيق عوائد استثمارية متفوقة في المنطقة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير محفظة الأسهم في "إبيكيور لإدارة الاستثمارات"، وهي شركة تابعة لشركة قطر للتأمين. وخلال فترة قيادته، شهد قسم إدارة الأصول نموًا كبيرًا، حيث تجاوزت قيمة الأصول المدارة حاجز المليار دولار أمريكي

بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل بريم كاسيلينجام منصب رئيس العمليات. ويتمتّع بخبرة واسعة ومعرفة متعمّقة في مجال البنوك تزيد عن ٢١ عاماً. انضم بريم إلى بنك لِشا كرئيس للعمليات في عام ٢٠١٥، حيث تشمل خبرته مجالات عدة، ومنها الأوراق المالية والاستثمارات والخزينة والإدارة النقدية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى بريم إدارة عمليات الأوراق المالية العالمية، ومشاريع تنفيذ النظام، وتطبيقات نموذج التشغيل القياسي عبر ٣٦ دولة حول العالم مع وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة. كما أدار عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير في إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّه حاصل على شهادة خبرة في البلوكتشين والشؤون المالية من مجلس البلوكتشين في الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد طاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يتمتع محمد ظاهر بأكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة في مجالات الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية مع خبرة واسعة في تنفيذ أنظمة الخزانة وإدارة المشاريع وهندسة العمليات وإدارة المخاطر. وقبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقاً مطوّراً للبرمجيات في الهند.

يتمتع ظاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها. ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب خبرة عملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

.

أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن شهادة اللغة الإنجليزية من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

خالد العريض
رئيس قسم تقنية المعلومات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل خالد العريض منصب رئيس قسم تقنية المعلومات في بنك ليشا، حيث يمتلك أكثر من ١٥ عامًا من الخبرة في تقنية المعلومات، والقطاع المصرفي، وإدارة المشاريع. يشرف خالد على تطبيقات تقنية المعلومات، والبنية التحتية، وبرامج التحول الرقمي داخل البنك. منذ انضمامه إلى بنك ليشا في عام ٢٠١٥، لعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ وتحديث الأنظمة المصرفية الأساسية وترقية حلول SAP بنجاح.

قبل انضمامه إلى بنك ليشا، عمل خالد مع شركة مايكروسوفت، حيث قاد العديد من المشاريع في قطاعات المصارف، والمؤسسات المالية، والعقارات، والتصنيع، والقطاع العام، والاتصالات.

يحمل خالد العريض درجة الماجستير في شبكات المعلومات وعلوم الحاسوب من معهد نيويورك للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة اليرموك في الأردن.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ميرنا منصب رئيسة التسويق والاتصالات في بنك لِشا. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد أنجزت مجموعة من المشاريع الحائزة على جوائز مع شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات.

عملت ميرنا قبل انضمامها إلى بنك لِشا لدى كلّ من تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريتف يونيون.

تحمل ميرنا ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من HEC Paris ودرجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، بالإضافة إلى شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

٣/٦ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوّض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام 2024، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

يجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، إلى جانب عناصر التكيّف والمرونة وانسيابية الأعمال المستمرّة. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت للسنة المالية القادمة إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أيّ تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقرير السنوي للبنك.

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح 24 من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	٨٣٠٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٥٠٠
إجمالي المكافآت	٨٨٠٧

اداء الإدارة وفقًا لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي وضعها مجلس الإدارة . تعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير السنوي مدى التزام الإدارة التنفيذية بتلك المؤشرات.

٤/٦ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٥/٦ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لشا سياسة للتخطيط للتعاقب الوظيفي بهدف ضمان استمرارية الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد هذه السياسة المعايير الخاصة بخطط التعاقب التي تشمل الإدارة العليا وكبار التنفيذيين بشكل عام، وذلك لضمان استمرارية استراتيجيات الأعمال.

وتنص السياسة على أن يركز بنك لشا على تطوير المواهب الداخلية، بهدف الاحتفاظ بالكفاءات العالية من خلال برامج تدريب وتطوير مستمرة للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

١/٧ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المحددة. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في إطار الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذا المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منهج استباقي في إدارة المخاطر يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تُخلّف آثاراً كبيرة وتعرقل نجاح استراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. تدور استراتيجية المخاطر في البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بها من أجل تحقيق أهداف البنك وغاياته وخطته التشغيلية، بما يتوافق مع رأس المال المطبق والسيولة والمتطلبات الأخرى. ويتضمن إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتوافق مع استراتيجية العمل التي وضعها مجلس الإدارة.

ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير

ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ويكون رئيس إدارة المخاطر عضواً دائماً في اللجان الإدارية التالية: (١) لجنة الاستثمار، و(٢) لجنة الائتمان، و(٣) لجنة الاصول والخصوم، و(٤) لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات، و(٥) لجنة المناقصات و(٦) لجنة التقييم.

ترتكز ثقافة إدارة المخاطر في البنك على سياسة ثلاثية الأبعاد. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط دفاع:

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الاول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

يحافظ بنك لِشا على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة، حيث يتم تعيين مدير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ويقدم تقاريره إليها مباشرة. يضمن هذا الهيكل الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، مع الاستفادة من شراكة مشتركة مع "ديلويت"، إحدى كبرى شركات التدقيق الأربع، لدعم وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي الداخلية في تنفيذ مهامها ومسؤولياتها.

تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية عن تطوير وصيانة أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، بالإضافة إلى اكتشاف ومنع المخالفات والاحتيال. في هذا السياق، يلعب التدقيق الداخلي دورًا حيويًا من خلال تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والعمليات الرقابية بشكل مستقل، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية.

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة، وتتبع نهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات في القطاع. خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر

يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي السنوية من قبل إدارة التدقيق الداخلي واعتمادها من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعتها وتحديثها وفقًا للحاجة. يتم تقديم تقارير شاملة تتضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات إلى الإدارة لمتابعة الإجراءات التصحيحية المطلوبة.

في عام ٢٠٢٤، قدمت إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال تحديثات حول النتائج الرئيسية والملاحظات والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوصيات الخاصة بالتصديق والتحسين، بما يتماشى مع خطة التدقيق المعتمدة والمسائل المهمة الأخرى التي طلبتها اللجنة.

كما تم إبلاغ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بطبيعة ومدى الملاحظات التي أثيرت في الوظائف التي تمت مراجعتها، لضمان الاستمرار في تحقيق التوافق مع أهداف الحوكمة وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية.

٢/٧ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، على النحو الموافق عليه والمعدّل من وقت لآخر.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليته في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال البنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم مدير التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى يتم تسليط الضوء عليها في المراجعات الداخلية. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام الآثار المحتملة مع مدقق الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢٤، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٣/٧ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويُعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك لِشا بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً إلى المساهمين يتضمن رأي الهيئة بشأن أنشطة ومعاملات البنك التي تم إجراؤها خلال السنة ومدى التزام البنك بالفتاوى والتوجيهات الصادرة عن الهيئة. ويهدف هذا التقرير بشكل خاص إلى بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من أهم عوامل نجاح البنك. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وهو أيضاً يشكل جزءاً من البيانات المالية السنوية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعيّة بمراجعة جميع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يطلقها البنك، والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التالية:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٤/٧ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية، التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة وتتبع نهج التدقيق القائم على المخاطر بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات في القطاع. يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر سنويًا من قبل إدارة التدقيق الداخلي واعتمادها من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، مع توفير المرونة اللازمة لإجراء تحديثات عند الحاجة.

تُقدِّم إدارة التدقيق الداخلي تقارير شاملة تتضمن النتائج والاستنتاجات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات وتحديثات الحالة إلى الإدارة لمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة. علاوة على ذلك، تتم مراقبة ملاحظات التدقيق بانتظام لضمان معالجتها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية من قبل الإدارة، كما يتم التحقق منها بشكل مستقل قبل إغلاقه

وفقاً للإجراءات القياسية، يجتمع مدير التدقيق الداخلي المعين مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المخاطر ومتابعة الامتثال، ويحضر اجتماعات اللجنة بشكل دوري، ويقوم بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، من دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ومن دون أن يكون لها أيّ صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٥/٧ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مراجع الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

التعيين والاستبدال ومدة العمل

اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، تعمل شركة إرنست ويونغ (EY) كمراقبين خارجيين للبنك. يتم تدقيق البيانات المالية الموحدة والحسابات القانونية لبنك لشا من قبل شركة إرنست ويونغ. يتم انتخاب المراقبين الخارجيين لفترات مدتها عام واحد في الجمعية العامة السنوية للمساهمين ويتم إعادة انتخابهم في الجمعية العامة السنوية لعام ٢٠٢٤. تم انتخاب شركة إرنست ويونغ لأول مرة في ٧ أبريل ٢٠٢٠. بعد إكمال فترة مدتها خمس سنوات كمراقبين خارجيين للبنك، ستنهي شركة إرنست ويونغ ارتباطها وفقًا للمتطلبات التنظيمية التي تفرض تدوير المراقبين كل خمس سنوات للكيانات المدرجة في بورصة قطر. تتم مراجعة أداء المراقبين الخارجيين من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على أساس سنوي، وبعد ذلك يتم تقديم توصية إلى مجلس الإدارة للاستبدال أو إعادة التعيين.

الأتعاب والاستقلالية

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، تقوم الجمعية العامة السنوية بتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة. تماشيًا مع ممارسات الحوكمة الرشيدة، تقوم لجنة التدقيق وادارة المخاطر والامتثال بتقييم تفويض التدقيق ومراجعة ، الجوانب الأساسية مثل الاعتبارات المالية لضمان بقاء أتعاب التدقيق ضمن مستويات تنافسية ومتوافقة مع مصالح المساهمين.
يجب أن تحصل أي مهام غير تدقيقية يتم تنفيذها من قبل المدققين الخارجيين على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ، لضمان عدم نشوء أي تضارب في المصالح. كما يحافظ المدققون الخارجيون على استقلاليتهم وحياديتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمساهمين الذين قاموا بتعيينهم، مما يضمن الشفافية والامتثال للوائح المعمول بها.
وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، بلغت أتعاب التدقيق ٤٢٠,٠٠٠ ريال قطري، في حين بلغت أتعاب الخدمات غير التدقيقية ١,٣٤٠,٠٠٠ ريال قطري.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتدفق المعلومات إلى المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك. وقد هيّأ مجلس الإدارة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة. فتزوّد المدققون الخارجيون بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مراجع الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، يحظى مجلس الإدارة بدعم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع مراجع الحسابات الخارجي EY أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، شارك مدققو الحسابات الخارجيون في اربع (٤) اجتماعات مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مدققو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٦/٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك بنك لِشا إدارة خاصة بمتابعة الشؤون القانونية والامتثال ومكافحة غسل الأموال من اجل ضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة الشؤون القانونية و الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.
وتقدم إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على أيّ انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عيّن بنك لِشا أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك ونائباً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة الشؤون القانونية والامتثال.

وتتولى رئيسة الشؤون القانونية والامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

خلال عام ٢٠٢٤، قامت وظيفة الامتثال بتحديث سياسة متابعة الامتثال والسياسات الداعمة لها التي تشمل صفقات العملاء، ومدونة قواعد السلوك، والشكاوى، والتعاملات الداخلية، وتضارب المصالح، وسياسة إقامة حواجز لحجب المعلومات، ونظام الإبلاغ المشترك، وحماية البيانات، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والهدايا والحوافز، والاحتيال ومكافحة الفساد، والاستعانة بمصادر خارجية، وجداول التقارير والإبلاغ عن المخالفات. وقدّمت إدارة متابعة الامتثال أيضاً تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢٤:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢٤.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج "إعرف عميلك" وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧/٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٨/٧ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداده ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وقد وافق مجلس الإدارة على نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٤ لضمان احتفاظ بنك لِشا بمواءمته مع أحدث التطورات في سياسات وبروتوكولات وممارسات الحوكمة.

٩/٧ دليل حوكمة الشركات

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- ميثاق أمين السر
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسى تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. ويحق لهم كذلك التعبير عن أيّ قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرّض للتوبيخ أو لأيّ إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها.

١/٩ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملاً بالقانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والذي ينطبق على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

نحن في بنك لِشا ندرك الأثر العميق للمسؤولية الاجتماعية على كلّ من مؤسستنا والمجتمعات التي نخدمها. ويشكّل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية اعتباراً استراتيجياً ملحّاً، ومن خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارسة أعمالنا، نسعى إلى إحداث تغيير إيجابي والإسهام في رفاهية المجتمع بمعناه الواسع.

بفضل الشعور المشترك بالهدف والمشاركة الجماعية في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، نساهم في الصالح العام ونبني فريقاً أكثر تماسكاً ومرونةً، مهيأً للنجاح في المستقبل

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٤ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١/١٠ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك الإعلان عن تغيير الاسم والمقر الرئيسي وهيكل رأس المال وتعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

٢/١٠ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني ليشمل معلومات حول تشكيل مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا، والمساهمين الرئيسيين الذين يمتلكون ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك، بالإضافة إلى دليل الحوكمة المؤسسية. كما تتوفر التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المؤسسية على موقع البنك الإلكتروني. كقاعدة عامة، يمتنع بنك لِشا عن التعليق، سواء بالإيجاب أو السلب، على الشائعات، ما لم يُطلب ذلك من قبل بورصة قطر أو هيئة قطر للأسواق المالية استجابةً لمعلومات جوهرية غير معلنة، مع الإشارة إلى أنه لم يطرأ أي حادث من هذا النوع خلال عام ٢٠٢٤.

٣/١٠ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوض مجلس إدارة بنك لِشا صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لاشخاص محددين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

٤/١٠ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

فوض مجلس إدارة بنك لِشا لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢٤، استعرضت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك. وتجدر الإشارة إلى عدم تلقي أيّ شكاوى مادية في عام ٢٠٢٤.

١١. تقرير المدقق الخارجي على حوكمة الشركات

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤" والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، والمدرج في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤.

في تقرير حوكمة الشركات، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية".

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات في قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضًا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، مراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٤، ولكنها لا تتضمن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير حوكمة الشركات لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعيينا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي الكامل لعام ٢٠٢٤، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة، دولة قطر
في ١٨ فبراير ٢٠٢٥

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير عن وصف العمليات و الضوابط الداخلية و ملاءمة تصميم و تنفيذ و فعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ل بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة، والمكتب الوسيط، واستثمارات الملكية الخاصة والعامة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ وفحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة

معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة
2. تقييم المخاطر
3. أنشطة المراقبة
4. المعلومات والاتصالات
5. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

ا) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛

٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم

الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، لمراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات المضمنة في تقرير حوكمة الشركات، ولكنها لا تتضمن تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، لتدرج ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها

وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤،

من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة، دولة قطر
في ١٨ فبراير ٢٠٢٥

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن مراجعة حوكمة الشركات و الرقابة الداخلية

بناء على المراجعة التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة حول الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والتي قامت برفع نتائجها إلى مجلس الإدارة من أجل إصدار التوصية بشأنها، خَلُص مجلس إدارة بنك لِشا إلى أنّ البنك التزم، في جميع النواحي المادية، بجميع لوائح الحوكمة المعمول بها وذلك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن الأعضاء